المغرب يتوجه للطاقة المائية لإنتاج الكهرباء

رغم أنها لاتحظى بتغطية إعلامية واسعة، فإن تقنية إنتاج الكهرباء عن طريق ضخ المياه، التي انخرط فيها المغرب، تعتبر رائدة في تخزين الطاقة إضافة إلى أنها غير مكلفة بيئيا وماديا، خصوصا في وقت انبرت فيه أصوات تدق ناقوس الخطر لحماية الكوكب الذي يتهدده الاحتباس الحراري.

فالمغرب مدفوعا بعدم توفره على مصادر نفطية، كان دائما يبحث عن مصادر بديلة للطاقة، لتخفيف العبء عن مالية الدولة، هذا في الوقت الذي انضاف العامل البيئي كإكراه جديد، عجل بالانخراط الفعلي في هذه الطاقات المتجددة، والتي لا تنحصر بالضرورة في الطاقة الشمسية أو الريحية، بل أيضا في تشجيع روح البحث لابتكار تقنيات تتلاءم مع الحاجيات والخصوصيات التي يتوفر عليها المغرب كما هو الشأن بالنسبة لتقنية ضخ المياه لإنتاج الطاقة الكهربائية، التي بات المغرب رائدا فيها على الصعيد الإفريقي من خلال محطة أفورار، هذا في الوقت الذي تجري فيه الاستعددات لإقامة محطة ثانية.

فهذه التقنية التي يمكن إدراجها فيما يسمى بالتنمية المستدامة، تتطلب وجود حوضين أحدهما علوي والآخر سفلي، فعند تنقل المياه من الأعلى إلى الأسفل، يترتب عن ذلك إنتاج الطاقة التي تستعمل في الاستجابة إلى الحاجيات الكهربائية في أوقات الذروة، لكن الأهم من ذلك يقول مصدر مطلع من وزارة الطاقة والمعادن، هو عندما يتم ضخ هذه المياه من أسفل إلى أعلى، حيث يتم تخزين هذه الطاقة في الأوقات التي لايكون هناك إقبال مكثف على الكهرباء، إلى حين استعمالها لدعم المراكز الأخرى خلال أوقات الذروة، هذا في الوقت الذي لاتكلف فيه هذه العملية الكثير على اعتبار أن الكهرباء المستعمل في ضخ المياه من الأسفل إلى الأعلى يستورد من إسبانيا بثمن منخفض مادام التوريد يتم ليلا.

وتنتج هذه المحطة التي كلفت مليارا و700 مليون درهم الآن حوالي 460 ميغاوات، وهو ما يعادل مايُنتجه مركز بكامله للفحم الحجري، هذا في الوقت الذي تم فيه الحد من انبعاث مادة «ديوكسين الكبريت» بنسبة 8 في المائة، وهي كما هو معروف مضرة بالبيئة، في حين يمنح الحوضان الممتدان على مساحة تصل لحوالي 37 هكتارا فرصة إقامة منتجع سياحي، للنهوض بالمنطقة.

■ أحمد بلحميدي